المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 26-10-2005
الصفحـات : 13
العـــدد : 12081
المسلسل : 51

حول توجيه فائض الميزانية لسداد الدين العام والإنفاق على المشروعات التنموية..

تمويل المشروعات التنموية والنفقات عن طريق الاقتراض إحدى طرق تمويل نفقات الميزانية الأقل ضرراً

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 26-10-2005
الصفحـات : 13
العـــدد : 12081
المسلسل : 51

□ الرياض – نواف المتعب:

في جلسة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود المنعقدة في ٧ رمضان ١٤٢٥هـ تحدث فيها – حفظه الله – عما حققه الاقتصاد الوطني خلال العام المالي ١٤٢٥ – ١٤٢٦ وحتى الآن من نتائج عالية من النمو في مختلف القطاعات للعام الثالث على التوالي وذلك بسبب السياسات الاقتصادية للدولة والجهود المستمرة في تنفيذ تلك السياسات والتغييرات الهيكلية والتنظيمية المناسبة بالإضافة إلى تطورات السوق النفطية الإيجابية وتعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي وقصر توسع الانفاق على الاستثمارات طويلة الأجل في القطاعات الإنتاجية المهمة وعلى البرامج التي تستهدف تحسين أوضاع الفئات الأكثر احتياجا في المجتمع.

وبالتالي هذا التوجه سيؤدي إلى ضبط مسيرة التنمية وتعظيم العائد من الإنفاق وتوجيه الفائض لتخفيض الدين العام وبناء احتياطات ملائمة تساعد الاقتصاد على التكيف بالدورات الاقتصادية التي قد تنتج من تقلبات أسعار النفط.

وحول هذا التوجه أوضح الدكتور محمد بن فهد القحطاني أستاذ الاقتصاد المساعد في معهد الدراسات الدبلوماسية أن هناك ثلاث طرق رئيسة لتمويل نفقات الميزانية العامة:

أولاً: عن طريق فرض ضريبة على دخول الأفراد وأرباح المنشآت تدر دخلاً على الدولة إلا أن لهذه السياسة تأثيرات سلبية تتمثل في خلق تشوهات تؤثر سلباً على السلوك الاقتصادي ،هذا بالإضافة إلى أن هذا الطريق غير ممكن لأسباب دينية وسياسية فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية.

ثانياً: تقوم العديد من الدول النامية بتمويل عجز الميزانية عن طريق طباعة النقود مما يترتب عليها تراجع القوة الشرائية وحدوث موجات تضخمية ومن ثم انهيار سعر صرف العملة مقابل العملات الدولية في أسواق التبادل العالمية.

ثالثاً: تمويل المشروعات التنموية والنفقات الحكومية عن طريق الاقتراض سواء من المؤسسات المالية العالمية أو من البنوك وصناديق الإقراض المحلية.

تُعتبر الطريقة الثالثة الأقل ضرراً في الأجل القصير إلا أن تراكم العجز السنوي يترتب عليه تفاقم المديونية العامة في الأجل الطويل إلى درجة لا يمكن سدادها ولعل واقع الحال في بعض الدول النامية الغارقة في الدين العام يؤكد هذه المشكلة الخطيرة.

إن مقارنة أرقام العجز السنوي في الميزانية والمديونية عن طريق عرض الأرقام المطلقة لا تفي بالغرض بل قد تضلل الباحث حيث إن مئات ملايين الدولارات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي لا تشكل شيئاً يُذكر في حين تُعتبر رقماً فلكياً لبعض الدول النامية.

الاقتصاد الذي لا يعاني من مشاكل المديونية يكون أكثر صحةً وأقل خطراً ويكون مكان ثقة المستثمر

لذا اقترح الاقتصاديون استخدام طريقة لقياس المديونية كنسبة من الناتج القومي حتى تعكس وبشكل صحيح مستوى الدين العام ومدى إمكانية السداد ،فعلى سبيل المثال يمثل العجز السنوي في الميزانية العامة الأمريكية ما نسبته ٤٪ من الناتج القومي في حين تمثل المديونية العامة قرابة ٦٥٪ من الناتج القومي ولأجل المقارنة تصل النسبة الأخيرة قرابة ١٦٥٪ في الاقتصاد الياباني.

إن تلك المؤشرات تعكس مدى عافية الاقتصاد ،فالاقتصاد الذي لا يعاني من مشاكل المديونية يكون أكثر صحةً وأقل خطراً ومن ثم يكون مكان ثقة المستثمر مما يدفعه إلى توجيه استثماراته إليه على عكس الدول التي تفاقمت بها مشكلة المديونية مما يُنذر باحتمال تعثرها في سداد الديون بل وفي أحيان كثيرة إشهار الإفلاس كما حدث في العديد من الدول النامية في حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم.

برزت مشكلة الدين العام في المملكة العربية السعودية في أواسط الثمانينيات الميلادية متزامنة مع انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وما ترتب عليها من تراجع العائدات النفطية.

كان لدى صانع القرار قناعة في تلك الفترة بضرورة وجود مصادر مالية لتمويل المشروعات التنموية التي في طور الإنشاء والمشروعات الجديدة ،لذا طُرحت (سندات التنمية) في العام ١٩٨٧ للحصول على التمويل الضروري للإنفاق الحكومي.

سندات التنمية هي على غرار السندات الحكومية (Public Bonds) التي تطرحها وزارة الخزانة الأمريكية لتمويل العجز السنوي في الميزانية العامة حيث تلتزم بدفع معدل فائدة سنوي بالإضافة إلى أصل السند الذي يُضاف إلى المديونية ، ويستطيع مالك السند بيعه في سوق الأوراق المالية في أي وقت شاء.

تفاقمت مشكلة المديونية في المملكة العربية السعودية نظراً لتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية في حقبة التسعينيات الميلادية وعدم استطاعة الأجهزة الحكومية التنفيذية تقليص الإنفاق الحكومي للعديد من الأسباب لعل من أهمها زيادة التعداد السكاني وما واكبها من ضرورة الارتقاء بالخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

هذه الأوضاع دفعت المسئولين السعوديين إلى الاقتراض لمواجهة الاحتياج إلى تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد .كان الاقتراض في البداية من المؤسسات المالية العالمية ولكن نظراً لحساسية الموضوع لدى المسئولين السعوديين تم استبداله بمصادر تمويل محلية كالصناديق شبه الحكومية والبنوك التجارية.

يمثل الدين العام الآن ما نسبته ١١٧٪ من الناتج القومي السعودي وهو يُعد مرتفعاً بالمقارنة بالدول النامية الأخرى ليس فقط متوسطة الدخل بل وحتى الدول الأشد فقراً ومديونية كالأورجنتين على سبيل المثال. إن تأجيل سداد الدين العام للأجيال المستقبلية فيه ظلم لأبنائنا وأحفادنا بأن نحملهم دين لا ذنب لهم فيه ولا طاقة لهم في سداده .فجيلنا هذا ملزم أخلاقياً بالقضاء على أصل الدين وفوائده لأننا السبب في وجوده. فقرار استخدام الفوائض النفطية في سداد الدين العام هو ليس فقط قراراً موقتاً بل وعادل كذلك حتى لا تتحمل الأجيال القادمة تبعة قرارات هذا الجيل .ونتمنى أن تستمر هذه الفوائض في المستقبل حتى يُمحى الدين العام بشكل نهائي. يتوجب كذلك رفع كفاءة الأجهزة الحكومية والرقابة على المال العام حتى يتم ترشيد إنفاق المال العام وتستمر الفوائض التي تستخدم لسداد الدين العام.

كما تم توجيه مبالغ كبيرة من الفائض في الميزانية للإنفاق على مشروعات البنية التحتية كالطرق والصرف الصحي والتوسع في مشروعات تحلية المياه في المناطق التي تعاني من نقص المياه .ولا

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 26-10-2005 العـــدد : 12081
الصفحـات : 13 المسلسل : 51

يحظى على المتخصص أهمية ومساهمة البنى التحتية في التنمية الاقتصادية. ولقد تم دعم صناديق الإقراض الصناعية والعقارية وبنك التسليف السعودي حتى تقوم بدورها في تقديم الخدمات للمشروعات الصناعية وتمويل المشروعات الصغيرة بل وحتى تلبية طموح المواطن في امتلاك مسكن خاص به ولأفراد أسرته. وحظيت المشروعات الاجتماعية باهتمام منقطع النظير حيث تم توجيه دعم كبير للصحة والتعليم لأنها تستهدف وبشكل مباشر رفاهية المواطن الذي هو هدف التنمية وأساسها.